



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

7 شعبان 1438 - 3 مايو 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

تغريد الطاسان

الأسبوع الماضي صدرت موافقة الجهات العليا على ضوابط إنشاء مجلس الأسرة، الذي أقره مجلس الوزراء قبل فترة، إذ تضمنت الموافقة العديد من الأمور أبرزها، إنشاء ثلاث لجان هي: لجنة الطفولة ولجنة كبار السن ولجنة المرأة، وتحديد هوية أعضائه وآلية عمل المجلس التي تكفل له كل سبل النجاح والتفوق. ويصفتي امرأة ومهتمة بالشأن الأسري، أجد في هذا المجلس نقلة نوعية في التعامل الرسمي مع الشؤون الأسرية، وتوحيداً للجهود وعدم بعثرة لها بين الوزارات والهيئات المختلفة، لكن من قراءة سريعة لما تم نشره في وسائل الإعلام حول هذا المجلس وهايكلة وطرق العمل فيها، أود أن أدلي ببعض الملاحظات:

أولاً: ربط المجلس بوزير العمل سيجعل الأمر أقل فاعلية من لو تم ربطه بولي العهد، أو ولي ولي العهد، بصفتها رئيسي المجلس السياسي والاقتصادي، لأجل سرعة اتخاذ القرار وعدم انتظار الرفع للجهات العليا. ثانياً: تمثيل المرأة في المجلس المنصوص عليه، فقط سيدتين بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وقد تكون بعض الوزارات المشاركة في العضوية، ترفع أسماء سيدات منتميات لها، على رغم قلة النساء اللاتي في المرتبة الـ15 بهذه الوزارات وقد لا يكون فيها أحد، وهذا شيء أقل مما تستحقه من تشكل نصف المجتمع، والرقم الصعب والأهم في حياة كل الأسر، لذا لا بد من رفع عدد النساء في المجلس، ليصل إلى سبعة مقاعد على الأقل، إضافة إلى أمين المجلس ونائبة يكونان من النساء لكي تشعر المرأة بوجودها وفعاليتها فيه.

ثالثاً: نص التنظيم على تعيين اثنين من المختصين والمهتمين بشؤون الطفولة، ولا أدري لماذا شأن الطفولة حكر على الرجال هنا، وكأنه لا توجد مختصات من النساء في ذلك، وما أعرفه أن لا أحد يعرف للأطفال وحاجاتهم ويعاني من تبعاتهم مثل المرأة، فكان من الأجدى أن تكون هناك ولو امرأة واحدة مختصة بالطفولة.

رابعاً: الخبرة مهمة في المجلس لكن الحيوية أهم، وخوفي من أن يتم تعيين من لا يتفرغ للمجلس تماماً، لانشغاله بمجالس ولجان أخرى، تجعل الاستفادة منه محدودة، لذا نتمنى أن كل من يتم ترشيحه وتعيينه يكون متفرغاً للمجلس ومهتماً بقضاياها أيضاً وإحساساً، وليس مجرد وظيفة وشأن عام فقط، لأن قضايا المجلس مهمة ولا تحتمل التأجيل أبداً.

خامساً: لا نريد للمجلس أن يكون مجرد طاولة واجتماع، نريده صرحاً شامخاً في مدينة الرياض، وفتح فروع له في مناطق المملكة تبعاً، ويكون مزاراً للوفود وملاداً لكل من يقصده ويبحث له عن حل من خلاله، لذا لا بد من تواصل حميمي للمجلس مع فئات المجتمع، بحيث لا يكون بعيداً عنهم مثلما نلمسه في هيئة حقوق الإنسان وبرنامج الأسري مثلاً، على رغم جهودهما الواضحة، لكن ما من وجود لهما على الواقع كما يجب، ووصول سريع لهما من كل أحد.

سادساً: الأسرة ليست رجالاً وامرأة فقط، بل يتعداه للشباب والأطفال، لذا لا بد من آلية نضمن بها وصول صوت الشباب والطفولة مباشرة، من دون انتظار التفاتة كبير لهم واهتمام بهم.

سابعاً: نص التنظيم على إعداد مشروع استراتيجية للأسرة، وكم أتمنى بعد إعداد هذه الاستراتيجية طرحها للتصويت العام لإقرارها، وتكون مشروعاً يقرأه الكل ويشارك في إقراره، لتكون فتحاً للمجتمع المدني عندنا، ورغبة من الجهات العليا، في إقرارها بالتوافق مع الكل.

ثامناً: نص التنظيم على تشكيل لجان فنية واشترط منها، لجنة الطفولة ولجنة كبار السن ولجنة المرأة، وليته أضاف لجنة للشباب والمراهقة، لكن الباب ما زال مفتوحاً لإقرار لجان يراها المجلس تستحق التركيز والتخصيص، ونص التنظيم على تحديد أعضاء كل لجنة ومهامها، ولا أدري هل الأعضاء في اللجان هم أنفسهم أعضاء المجلس، ولا أتمنى ذلك، لأن عددهم قليل واللجان تحتاج إلى فاعلية أكبر، فليت رئيس اللجنة يكون من المجلس، وبقية الأعضاء من خارجه ممن هو مختص فيها.

تأسعاً :نص التنظيم على أن موظفي المجلس يخضعون لنظام الخدمة المدنية، وكم أتمنى أن الكوادر البشرية التي ستعمل في المجلس، تكون من المختصين والفاعلين وأصحاب الرسالة الاجتماعية، والفكر الراقي للممارسة الأسرية، ويملكون الحس الدولي والقانوني في التعامل مع القضايا الأسرية، وأجد أن خريجي برامج الابتعاث جديرون بفرصة في العمل بالمجلس، وليته يكون باب خير للوظائف النسائية ومستقر رحمة لهن.

عاشراً: أن تكون الأسماء المرشحة للعمل في المجلس، ممن لم تتكلس وتنشيع من العمل الحكومي واللجاني فتتعامل مع الأمر بواجب ومسؤولية روتينية، أكثر منه حماسة واطراد هذه الملاحظات، مجرد اقتراحات لا تعني انتقاصاً أو انتقاداً، وإنما هي من باب مسؤولية المواطن في المشاركة في شأن يهم كل أحد منا، ويسعى للفرح بالوطن ومؤسساته ومكتسباته، مما يسهم في سلاسة تنفيذ خطة التحول والتغيير.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل»: المادة 77 لمصلحة الموظف وتنصفه في المستحقات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21645348>

الدمام - فوزان آل يتيم
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن المادة 77 من نظام العمل الجديد من مصلحة الموظف ورب العمل، وأثارت المادة التي دخلت حيز التطبيق قبل عامين جداً كبيراً، واتهمت بتسريع فصل الموظفين «تسفيماً»
ونصت المادة قبل تعديلها على أن «للطرف الذي أصابه الضرر الحق في تعويض تقدره هيئة تسوية الخلافات في الأضرار المادية والأدبية الحالية والمحتملة»، بينما نص التعديل الجديد على «ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً في مقابل الإنهاء لسبب غير مشروع يتم التعويض بأجر 15 يوماً عن كل سنة خدمة للعقد غير محدد المدة، وأجر المدة المتبقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة، على ألا يقل التعويض في كلا الحالتين عن أجر العامل الفعلي وليس الأساس لمدة شهرين».

وقال المستشار القانوني في فرع الوزارة بالمنطقة الشرقية محمود أفندي: «هذا التعديل يخدم الطرفين، فالتعويض في النظام سابقاً مبني على تقديرات، وقد لا تساوي بين المستحقين على رغم تساوي مدد الخدمة»، منوهاً إلى أن التعديلات شملت المادة 11 حول المسؤولية النظامية لأصحاب العمل إذا عهد صاحب العمل لأي شخص بإنجاز أي عمل تكون المسؤولية على الأخير.

وأشار إلى المادة 35 التي تتناول موضوع رخصة العمل لغير السعودي، إذ كانت المادة سابقاً تقول إن «تجديد الترخيص لعدم وجود مهنة للسعودي، فهذا تم التنازل عنها لوجود قرارات التوظيف والسعودة بموجب نظام نطاقات»، وكذلك المادة 43 التي تقضي بتدريب نسبة 6 في المئة سنوياً للعمال السعوديين، إذ تم تعديلها لتصبح النسبة 12 في المئة من مجموع العاملين، وذلك بهدف دعم التدريب والتأهيل.

والحال نفسها بالنسبة للمادة 48 التي تتعلق في عقود التدريب التي تمنح صاحب العمل أن يلزم العامل بفترة معينة من العمل في مقابل التدريب، فيما كان النظام السابق يمنح صاحب العمل الحق في أن يستفيد من العامل سنة أو مدة التدريب أيهما أطول، ويلزم التعديل الجديد العامل بالتعويض بالمصاريف كافة عن المدة المتبقية في حال رفضه العمل، وكانت المدة أقل من سنة.

وأفاد أفندي بأن التعديلات على أنظمة الوزارة شملت المادة 78، والتي أعطت الحق للعامل أن يتغيب خلال مدة الإشعار يوماً كاملاً بأجر كامل، ولصاحب العمل أن يعفي العامل أثناء مدة الإشعار من العمل مع استحقاقه الأجر عن ذلك، بخلاف ما كان سابقاً، إذ تجيز هذه المادة للعامل المفصول من عمله بغير سبب مشروع أن يطلب إعادته للعمل وينظر فيها من هيئات تسوية الخلافات العمالية.

وأكد أفندي خلال محاضرة عامة أقيمت مساء (الإثنين) الماضي في مقر فرع غرفة تجارة الشرقية بالجبيل، بعنوان: «التعديلات الأخيرة في نظام العمل السعودي» أن «بعض حالات الفصل لوجود شخصنة في العلاقة بين العامل وصاحب العمل»، مؤكداً ضرورة وجود نص قانوني يلزم أصحاب العمل بإعادة العامل، نظراً لوجود رغبة لدى المنشآت في التراجع ويمنعها عدم وجود نص قانوني ملزم.

وأوضح أن أنظمة الوزارة جاءت لتنظيم العلاقة الداخلية بين العامل وصاحب العمل، والتي تشمل مواضيع عدة، مثل الدوام والحوافز والمكافآت، لذلك شهدت الأنظمة تعديلات عدة تحدها مصلحة جميع الأطراف، مشيراً إلى أن التعديلات شملت مواد عدة، منها المادة السابعة الخاصة بالفئات المستثناة من نظام العمل، ومنهم فئة المزارعين، فيتم التعامل معهم بموجب النظام الجديد، مثل العمالة المنزلية.

وتطرق للمادة 52 التي نصت على وجود نموذج عقد العمل الموحد من الوزارة وتعطي الطرفين الحق في أي إضافة، شرط عدم مخالفة النظام، وذلك بعكس السابق إذ كان في وسع كل مؤسسة أن تصيغ لها عقداً خاصاً.
وأشار إلى أن فترة التجربة للعامل كانت بموجب النظام لا تزيد على 90 يوماً، بينما أجاز النظام الجديد تمديدتها إلى 180 يوماً على الأكثر، موضحاً أن بعض المهن لا تكفيها 90 يوماً للتجربة، بالتالي أتاح النظام فرصة أكبر.

وعن المادة 55 ذكر أن عقد العامل السعودي يصبح عقداً غير محدد المدة إذا تم تجديده ثلاث مرات، أو بلغت مدته أربع سنوات أيهما أقل، بعكس الماضي كانت مدة التجديد مرتين متتاليتين أو بلغت مدة العقد الأصل مع تجديده ثلاث سنوات، موضعاً أن العقد محدد المدة ينتهي بانتهاء المدة، وما عدا ذلك فيعد فسخاً يترتب عليه التعويض. وذكر أن مكافأة نهاية الخدمة للعقد محدد المدة كاملة، وغير المحدد لا يستحق المكافأة بحسب مدة الخدمة. وعن المادة 64 التي تتعلق بموضوع شهادة الخدمة والتي تمنح للعامل حال انتهاء علاقته بصاحب العمل والتي تنص على أن تكون مزودة بسبب انتهاء العلاقة، بينما التعديل الجديد يحظر تضمن الشهادة بأي شيء يسيء للعامل ويقلل من فرص الحصول على مجال عمل آخر. ولفت إلى أن المادة 73 المتعلقة بموضوع العقوبات العمالية، ونص التغيير على أن تكون تلك الغرامات موجهة لمصلحة العمال، أو تكون ضمن أعمال المنشأة، شرط ألا تخالف النظام.

وعن نقل العامل عن مكان عمله وبموجب المادة 58، فجاء التعديل بأن النقل لا يجوز إلا برضا العامل وموافقته، ويتحمل صاحب العمل كافة مصاريف النقل والسكن وما إلى ذلك، بعكس السابق الذي يخصص ذلك المنع في حال الضرر فقط.



قائدة مدرسة ترفض خروج طالبة لتلقي العلاج من الهلال

الأحمر»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 شعبان 1438هـ - 3 مايو 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21645352>

أجبرت قائدة الابتدائية 352 بحي إشبيليا شرق الرياض للبنات ومساعدتها من المعلمات إحدى طالبات الصف الخامس الابتدائي على كتابة واقعة إصابتها في المدرسة بكلام غير واقعي مع تهديدها بالعقاب.

وأكدت أم الطالبة أن قائدة المدرسة رفضت السماح لابنتها بالخروج لتلقي العلاج بعد إصابتها من أحد أبواب الفصول، والذي كاد أن يؤدي لقطع إصبع الطالبة، وقالت في حديثها لـ«الحياة»: «قائدة الابتدائية 352 بحي إشبيليا رفضت خروج ابنتي من المدرسة لنقلها للمستشفى لتلقي العلاج»، مشيرة إلى أنها تفاجأت باتصال من المدرسة يفيدها بإصابة ابنتها باليد بسبب أحد أبواب فصول المدرسة، وعندما حضرت لتسلم ابنتها لنقلها للمستشفى تفاجأت بقائدة المدرسة ترفض خروج ابنتها إلا بعد نهاية الدوام الرسمي. وأشارت إلى أنها لم تتمالك نفسها خوفاً على ابنتها، لاسيما وأن نزف الدم مستمر، فلم يكن منها إلا الاتصال على «الهلال الأحمر» الذي حضر سريعاً، وبعد إلحاح المسعفين على قائدة المدرسة سمحت لابنتها بالخروج لتلقي العلاج، مؤكدة أن تصرف قائدة المدرسة غير موفق، منوهة إلى أن المدرسة ليس لديها حارس، كما أن الإدارة غير متجاوبة مع اتصالات أولياء أمور الطالبات.

وعزت أم الطالبة المصابة الهجوم عليها من إدارة المدرسة بسبب اتصالها على الهلال الأحمر، وقالت سمر عبدالله: «أناشد مدير تعليم الرياض عبدالله المانع التحقيق حول إساءة المدرسة وتصرفها نحو ولية الأمر والتعامل والأسلوب غير اللائق، حتى لا يقع أولياء أمور الطالبات مستقبلاً في مواقف محرجة مثل التي وقعت بها مع ابنتي.»

بدوره، أكد مدير الإعلام التربوي في تعليم الرياض علي الغامدي في تصريح لـ«الحياة» أن الطالبة أصيبت بجروح بسيطة، مشيراً إلى أنه من باب حرص المدرسة تم التواصل مع ولية الأمر وعليه قامت بالاتصال على جد الطالبة الذي بدوره اتصل على الهلال الأحمر وحضر للمدرسة، مبيناً أنه تم إخراج الطالبة برفقة معلمتين إلى سيارة الهلال الأحمر، وتم تعقيم وتطهير إصابة الطالبة من الجرح وثم خروجها مع والدتها للمنزل بصحة جيدة.

إيداع 371 مليون ريال للمستفيدين من الضمان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21645356>

الرياض-الحياة
أودعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أول من أمس (الإثنين) مبالغ برنامج المساعدات المقطوعة لشهر شعبان، لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، التي فاقت 371 مليون ريال. وأبان المشرف العام على وكالة الضمان الاجتماعي بالوزارة الدكتور عبدالعزيز الفريان أن عدد الحالات التي تم إيداع مبلغ الدعم المالي لها ضمن البرنامج هذا الشهر بلغت نحو 25 ألف حالة، تمثل مجموعة من قوائم الانتظار الموافق لها على الصرف.
وأكد أن برنامج المساعدات المقطوعة يأتي ضمن البرامج المساندة، التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي، ويتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية مقطوعة للحالات التي استوفت أهلية الاستحقاق للمساعدة.
وأوضح الفريان أن الوزارة تودع مبلغ المساعدة المقطوعة في حسابات المستفيدين بشكل مباشر، بهدف تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدودة، ومعظمهم من مستفيدي معاش الضمان الاجتماعي.



أمير الرياض يؤسس مركز الملك سلمان للتعليم من أجل التوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
<http://www.alriyadh.com/1590784>

الرياض - محمد الحيدر
يرعى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض اليوم، حفل تخريج الدفعة الرابعة عشر من طلاب جامعة الأمير سلطان، كما يضع سموه حجر الأساس لمبنى مركز الملك سلمان للتعليم من أجل التوظيف، وافتتاح مبنى السنة التحضيرية.

وتابع بوحليقة: ومن جانب اخر فإن برنامج التوازن المالي سعى لتحقيق امرين، هما «الحد من الانفاق الحكومي من جهة، وتنمية الارادات للخرانة العامة من جهة اخرى»، اذا علينا ان نتذكر انه بعد انخفاض السعر النفط في النصف الثاني من ٢٠١٤ كان هنالك امام الخزانة العامة جبل هائل من المتطلبات من عجز في حدود مئة مليار دولار امريكي، وبالتاكيد اكتشف الجميع انه لن تستطيع الخزانة تحمل عجز بهذا القدر عاما بعد عام، ولهذا كان لا بد من اطلاق برنامج للتعامل مع هذا الامر، واطلق بالفعل برنامج التوازن الاقتصادي، وشاهدنا كيف ان العجز بدء يتراجع وخلال هذا العام ٢٠١٧ متوقع ان يتراجع لـ ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

واوضح بان تحقيق مرتكزات الرؤية الثلاث، لن تتم الا من خلال برامج محددة، اضافة الى برنامج التحول الوطني وبرنامج التوازن المالي، ولذلك فإن مساهمة البرامج العشرة في دفع عجلة الاقتصاد تنطلق من انها هي المحققة للاهداف العريضة للرؤية، باعتبار ان طبيعة البرنامج الاول والثاني طبيعية تمكينية، والبرامج العشر التي اطلقت برامج نوعية تقوم على تحقيق مرتكزات الرؤية، ومن خلالها تستمد المملكة قوتها في ان تكون محور لربط القارات، او ان يكون هناك قوة استثمارية رائدة للمملكة او انها تستمد بعدها العربي والاسلامي، كما انها بهذا تحقق اهداف الرؤية بان يكون هنالك مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

وعند النظر للقضية الاقتصادية نجد ان هنالك منطلقات رئيسية لتحقيق الازدهار المزدهر، وهي ان تكون هنالك فرص مثمرة واستثمار فاعل وتنافسية جاذبة، وموقع مستغل جغرافياً. بدء التطبيق على أرض الواقع في كثير من المؤسسات الحكومية توظيف ركائز القوة

مشيراً الى ان البرامج العشرة انطلقت لتوظيف ركائز القوة لتحقيق محاور الرؤية من خلال برامج نوعية اقتصادية تحقق الاهداف؛ وحيث ان من اهداف الرؤية تخفيض معدل البطالة، فما اعلن عنه يؤكد بان الحكومة ستحقق الفرص لابنائها وبناتها من خلال فرص محددة وهي (دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم الاسر المنتجة، واستقطاب الكفاءات التي تحتاج اليها، وتوليد فرص جديدة للعمل، وان يكون هدف التعليم هو العمل وليس التعليم لمجرد التعليم).

واوضح بوحليقة بأن هنالك ايضا حاجات كافية حالياً، بأن برنامج الاسكان سيتابع من خلال مؤشرات محددة لقياس تحقيق الاهداف، وقال حول برنامج تحسين نمط الحياة في توليد الوظائف وتنوع الاقتصاد: ان اسعاد ورضى وتحسين وضع المواطن هو الفارق بين نجاح الرؤية وعدم تحقيقها لاهدافها، والبرامج اجمالاً تسعى لتحسين لايجاد مستوى افضل من الخدمات الحكومية ومستوى افضل لاداء الاقتصاد السعودي وهذا سيعني مزيداً من فرص التوظيف والاستثمار ومزيداً من ضخ الاستثمار لشركات من داخل وخارج المملكة وفرص استثمار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وذكر بأن برنامج ريادة الشركات الوطنية من البرامج ضرورية، فالريادة ستحقق مطلب مهم تبنى على اساسه الاقتصادات الحيوية، بحيث يعمل الشخص لصالح نفسه وينمو ويكبر وحالياً معظم القطاع الخاص عبارة عن شركات عائلية من جهة، ومن جهة اخرى لديه استقطاب فعدد من الشركات الكبيرة يسيطر على جل القطاع الخاص. كما ان القطاع الخاص يعاني من التستر، فهو يبتلع حوالي ٢١٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، اي مايعادل ٥٠٠ مليار ريال سعودي، لذلك نجد ضرورة لاصلاح هذا الخلل من خلال الاهتمام اكثر بالمؤسسات الوطنية الريادية، ووجود برنامج للريادة مهم جداً ومحوري في التعامل مع الممارسات الطفيلية المضرة بالاقتصاد والتي تفوت ايرادات مهمة على الخزانة العامة للدولة، وهو مايفوت على الدولة ما يقرب من ١٥ مليار ريال، وهذه تساوي ما تحصله مصلحة الزكاة والدخل من ضرائب الدخل. واكد حول برنامج الاستثمارات العامة، بأنه سيكون له مساهمة في تعزيز الاستثمارات غير النفطية، ومتوقع انها ستتخطى في العام ٢٠١٧ حاجز الـ ٢٢٣ مليار ريال، وهذا يعني انها تتضاعف مما كانت عليه في نهاية ٢٠١٢.

مبيناً ان هنالك اطار حوكمة للتأكد من أن هذه الرؤية ستصبح حقيقة، وهذا الاطار يضع ادوار محددة لكل من له مسؤولية في تنفيذ الرؤية، وهذه البرنامج تعد ايضا كائناً كبيراً لخارطة الطريق للرؤية. شفافية عالية

من جهته قال الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله باعشن: مسيرة الرؤية، او هذه الاستراتيجيات وبرامج التخطيط تعني الماضي قدماً لهذه الرؤية ومخرجاتها وفقاً لبرامج ذات تسلسل زمني يتوافق مع الامكانيات المتاحة والارادات السياسية المبيرة والطموحات بتغيير الصورة الاقتصادية لدولة، هي من ضمن مجموعة العشرين، بالإضافة لاهميتها في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج باعتبارها الاكبر اقتصادياً، والاكثر مخزون للثروات وللطاقات البشرية التي دعمت بالكثير في سبيل تأهيلها وأن تتولى قيادة هذه التغيرات. وتابع باعشن: بنظرة استراتيجية متفحصة نجد أن الرؤية بدأت باهداف ومخرجات، وفقاً للاولويات والاحتياجات؛ فبدأت ببرنامج التوازن المالي والاهتمام بمالية الدولة وخاصة في وقت تغير الظروف الاقتصادية العالمية واعتماد المملكة على النفط كمصدر، فكان يجب النظر للمؤثرات هذه وانعكاساته ومن هنا انطلقت الرؤية بدراسة المخاطر والامكانيات.

واكد بان استراتيجية هذه البرامج اهتمت برفاهية المواطن وعادت بعض المزايا، وهو مايؤدي لمضي الخطة وفق شفافية عالية، وهذه الحزمة من البرنامج نجد أنها توزعت بين ثلاث قطاعات من قطاعات التطوير والرؤية، فحزمة اهتمت بقطاع الاسكان، والذي يعد احد التشوهات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي، فاعطيت له اهمية ضمن برنامج خاص. كما أن جزءا من حزمة هذه البرامج يكمن هدفها في رفاهية المواطن ورفع مستوى المعيشة ورفع النمو الاقتصادي، واما الحزمة الثالثة وهي المكون الاساسي وهو مايهتم بالاقتصاد ودعمه واعادة الحركة والحيوية له بعد ان مر بنوع من الركود، مختتمًا بأن هذه البرامج تسعى للتعاون بين كافة القطاعات وفق خطط واضحة المعالم تخضع للمسألة وللتقييم ولاعادة النظر وهذا مايميزها.



«وطن بلا مخالف» تواصل مبادراتها لتوعية المقيمين بتبوك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
<http://www.al-madina.com/article/522006>

المدينة-الرياض

أكد المدير العام للجوازات، بمنطقة تبوك، العميد سعيد القحطاني، أن البرامج والفعاليات المقررة للحملة الوطنية الشاملة لضبط مخالف نظام الإقامة والعمل وأمن الحدود، التي تحمل عنوان: «وطن بلا مخالف»، تتم وفق الخطط الموضوعة، وسط تعاون وثيق من الإدارات المعنية، مشيراً إلى أنه يتم حالياً تجهيز لوحات، ونشرات، توعوية، وتثقيفية؛ للمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة من الحملة.

وكشف عن أن مبادرات الحملة تشمل تنظيم فعالية يشارك فيها الرحالة سليمان بن عيد المسعودي، بغرض التعريف بالحملة، وحث الوافدين المخالفين على الاستفادة من المهلة في المغادرة، والحصول على الحوافز المقررة، مثل: الإعفاء من آثار بصمة مرحل، والرسوم والغرامات.

من جانبه أوضح الرحالة سليمان عيد المسعودي، أن المواطن، هو رجل الأمن الأول، لذا لا بد من تحفيزه للمشاركة في هذه الحملة، من أجل توعية الأشقاء المقيمين، بأهمية الاستفادة من الحوافز المقدمة.

وأشار إلى أن رحلته التوعوية، ستستمر 3 أيام، أولها داخل مدينة تبوك، وتحديدًا في المواقع التي تتجمع فيه العمالة الوافدة، والثاني، بقسم الجوازات، في المنفذ البري بحقل، والثالث في البدع حيث قسم الجوازات، بميناء ضباء، قبل أن تختتم الجولة يوم الجمعة المقبل العودة من ضباء إلى تبوك.



7 توصيات لندوة الإرشاد الأسري

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=302381&CategoryID=3

جدة: منال الجعيد 02-05-2017 11:52 PM

قال مدير عام جمعية المودة للتنمية الأسرية محمد آل رضي إن ندوة الإرشاد الأسري التي نظمها مركز التنمية الاجتماعية بجدة، بالتعاون مع جمعية المودة للتنمية الأسرية خلصت إلى 7 توصيات للحماية من العنف، أبرزها إيجاد تشريع يلزم بإجراء الفحص النفسي للمقبلين والمقبلات على الزواج على غرار الفحص الطبي، وتبني سياسة بحثية لرصد العنف

الأسري، وتقديم مقترحات المواجهة الفعالة للقضاء على المشكلة أو تخفيف حدتها، واستثمار وسائل الإعلام المختلفة والإنترنت في تبصير أفراد المجتمع بالعنف الأسري من حيث الأسباب وسبل الوقاية والعلاج، وتوحيد جهة رصد حالات العنف الأسري في المجتمع السعودي كما وكيفا، والتركيز على الإرشاد الأسري التنموي والوقائي بشكل يفوق الإرشاد العلاجي، حتى لا تتفاقم المشكلات الأسرية، إضافة إلى تعميم تجربة جمعية المودة في الإرشاد الأسري على جمعيات ومراكز التنمية الأسرية في المملكة.

يذكر أن جمعية المودة قدمت خدماتها العام الفائت إلى أكثر من 54 ألف أسرة، وحققت العديد من الجوائز منها جائزة مكة للتميز 2017، و جائزة التميز الرقمي من هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات، وجائزة المشروعات الخليجية الرائدة من مجلس دول التعاون الخليجي، وشهادة أعلى معيار في الموارد البشرية بجائزة الملك خالد للتميز، كما حصدت الجمعية على شهادة C2E للتميز المؤسسي الأوروبي EFQM.



"البركاتي" .. تسعيني يبحث عن سرير شاغر بمستشفيات جدة مصاب بكسر في مفصل الحوض ويحتاج إلى جراحة وحالته تسوء

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 7 شعبان 1438هـ - 3 مايو 2017م

<https://sabq.org>

يبحث المواطن التسعيني مرعي البركاتي؛ منذ 5 أيام عن سرير شاغر بأحد المستشفيات بجدة بعد تعذر أغلب المستشفيات عن استقباله، بعد إصابته بكسر في مفصل الحوض ونقله إلى مستشفى الليث العام، وحاجته الماسة إلى إجراء عملية جراحية.

وفي التفاصيل التي يرويها ابنه "إبراهيم"، أن والده البالغ من العمر ٩٠ عاماً، أصيب بكسر في مفصل الحوض، الجمعة الماضي، بعد سقوطه داخل المنزل، وتم نقله لمستشفى الليث العام، ورغم حاجته الماسة لإجراء عملية جراحية، فقد تمت مخاطبة عدد من المستشفيات في جدة، إلا أنها اعتذرت عن قبوله، ومازال يستخدم المهدئات بمستشفى الليث، وحالته تزداد سوءاً يوماً بعد آخر.

وناشد ابنه، وزارة الصحة بتوفير سرير لوالده المُسن بأحد المستشفيات، وإجراء العملية قبل تضاعف حالته المرضية.

البحث عن رضاء المواطن ورفاهيته

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م
<http://www.alyaum.com/article/4189126>

كلمة اليوم

سائر الخطوات التنموية والتصحيحية التي تتخذها الدولة تصب كلها في رافد مصلحة المواطن أولا وأخيرا، بحكم أنه يمثل الثروة الحقيقية للوطن، وإليه يجب أن توجه كافة الخدمات؛ للوصول إلى أقصى غايات رفاهيته ورضائه وعيشه الكريم، فكل الخطوات الحكيمة التي اتخذتها وتتخذها الدولة من شأنها تحسين معيشة المواطن والبحث عن كل القنوات المؤدية إلى رضائه. من هذا المنطلق، جاءت موافقة مجلس الوزراء الموقر في جلسته المعتادة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - يوم أمس الأول على نقل ملكية شركة الماء والكهرباء كاملة إلى الحكومة، وهي خطوة تعني العمل بفعالية مؤثرة على التخفيف من معاناة المواطن ومدته باحتياجاته الضرورية بأقل الأسعار دعما له وحرصا من الدولة على تيسير معيشتة. هذه خطوة سوف تنعكس آثارها الايجابية على المواطن، فإنشاء صندوق الموازنة لتغطية العجز الناتج عن الفرق بين الدخل المفترض لقطاع المياه بناء على أسس تجارية والدخل الحقيقي المتحقق من التعريفة المعتمدة رسميا يترجم حرفيا انتهاج كافة السبل لتخفيف الأعباء على المواطن، وهي خطوة من شأنها أن تحقق المزيد من رفاهيته فهو يشكل بالفعل الثروة الحقيقية للوطن في عرف القيادة الرشيدة. وهو تخفيف يعني أن الدولة حريصة أشد الحرص على اتخاذ مختلف الخطوات المؤدية إلى رضاء المواطن والبحث عن طرائق عيشه الكريم لترجمتها إلى واقع مشهود، فرغم الهزات الاقتصادية التي اعترت الأسواق الدولية بفعل انخفاض أسعار النفط وتذبذبه، ورغم تحمل المملكة لتبعات قيادتها للقوات المتحالفة لإعادة الشرعية لليمن، إلا أن ذلك لم يمنع الدولة بأي حال من الأحوال من التفكير دائما في تحسين أوضاع المواطنين والبحث عن قنوات رضائهم وسعادتهم. إنها خطوة تضاف إلى سلسلة من الخطوات التي تتخذها الدولة من أجل إسعاد المواطن ورفاهيته، ومن ضمنها البدء في تطبيق رؤية المملكة الطموح 2030 وكذلك برنامج التحول الوطني وهما مشروعان حيويان سوف يؤديان معا إلى ازدهار الوطن وتنميته وتقديمه من خلال توطين الصناعة وتنويع مصادر الدخل بطريقة سوف تنعكس آثارها الايجابية على رضاء المواطن والرفع من مستوى معيشتة.

والدولة حريصة كل الحرص منذ إنشاء كيانها الشامخ على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن - طيب الله ثراه - وحتى العهد الحاضر الزاهر على العمل بكفاءة واقتدار وتمكن من اتخاذ كافة الاجراءات والخطوات المتاحة التي من شأنها أن تحسن من أوضاع المواطن المعيشية وترقى بمستوياته، وهي خطوات أدت وما زالت تؤدي إلى رضاء هذه الثروة الحقيقية للوطن والاهتمام بها ورعايتها.

حرية الصحافة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1590800>

أحمد الجميعة

يحتفل العالم اليوم بحرية الصحافة؛ مؤكداً على أهميتها في كشف الحقيقة ونقلها وتوثيقها، ومستذكراً في الوقت نفسه تضحيات زملاء المهنة ونضالهم من أجل الحصول عليها، وتكريم من سقط منهم في ميدان الشرف، أو أعتقل بسببها ولا يزال ساكناً خلف السجون.

الصحافة مهنة شريفة صادقة، وسلطة ذات مسؤولية أخلاقية وقانونية، وتبقى في كل تفاصيلها رحلة عمر وعشق خاصة، وقبل ذلك تاريخ يكتبه الصحفي بتعب وتضحية، وسنين تمضي في لمح البصر.

حرية التعبير عن الرأي، والانتفاع بوسائل الاتصال أحد أهم الحقوق المكتسبة للإنسان، فضلاً عن الصحفي، ولذا استهدفت مختلف القوانين والاتفاقيات والعهود والمواثيق المحلية والدولية إقرار هذه الحقوق والسعي لضمانها، إلا أن معظم المجتمعات الديمقراطية والشمولية سعت من جانب آخر إلى تقنين هذه الحريات، سواء في أوقات الأحداث والأزمات الطارئة، أو أثناء التعايش مع المواقف المجتمعية المختلفة، ويعود ذلك إلى قلق الحكومات في تلك المجتمعات لطبيعة الأفكار التي تنتشرها وسائل الإعلام، إلى جانب أن هذه الحكومات لديها بعض الأفكار الخاصة بها، وترغب من وسائل الإعلام لفت انتباه الجمهور إليها، والانسجام معها.

فالنظم الاتصالية في المجتمعات الديمقراطية مثلاً، وعلى الرغم من الحرية التي يتمتع بها الصحفيون هناك، إلا أن هذه الحرية - مجرد شعار - للطبقة أو الفئة المحدودة التي تحتكر ملكية الصحف، وانعكس بالتالي على هامش الحرية المتاحة في تلك المجتمعات، حيث أدى التركيز والاحتكارات إلى الحد من التنوع في الفكر والمحتوى الأيديولوجي الذي تقدمه وسائل الإعلام، لأن عدد الوسائل لا يعبر عن التنوع، ما دام هذا العدد ينتمي إلى مركز احتكاري أو سلسلة إصدارات واحدة يعبر عن فكر الملاك وأصحاب القرار فيها.

اليوم نحفل بحرية الصحافة، ولكن نؤكد على مسؤولياتها في استقرار المجتمع، والحفاظ على قيمه، وثقافته، وثوابته أيضاً؛ فالمصلحة ليست في الحرية كحق، وإنما في المعلومة التي تقال، والأخرى التي ينبغي السكوت عنها لمصالح أكبر؛ ولذا نحتاج في المملكة إلى سن نظام حرية الحصول على المعلومات ونقلها، واستثناء ما يمكن تداوله، والخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها، كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية التي سبقتنا في ذلك؛ فنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يعاقب الأفراد، ولم يفصح عن المعلومات التي يمكن تداولها، والمادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر تعاقب المؤسسات الصحفية، ولم تحدد المعلومات التي لها حق النقد الموضوعي، وبالتالي نحتاج إلى نظام الحصول على المعلومات، وتحديد مع عصر اندماج الوسائل، وتنامي صحافة المواطن في شبكات التواصل الاجتماعي، وما أفرزته من شائعات، وتجاوز على الخصوصيات.



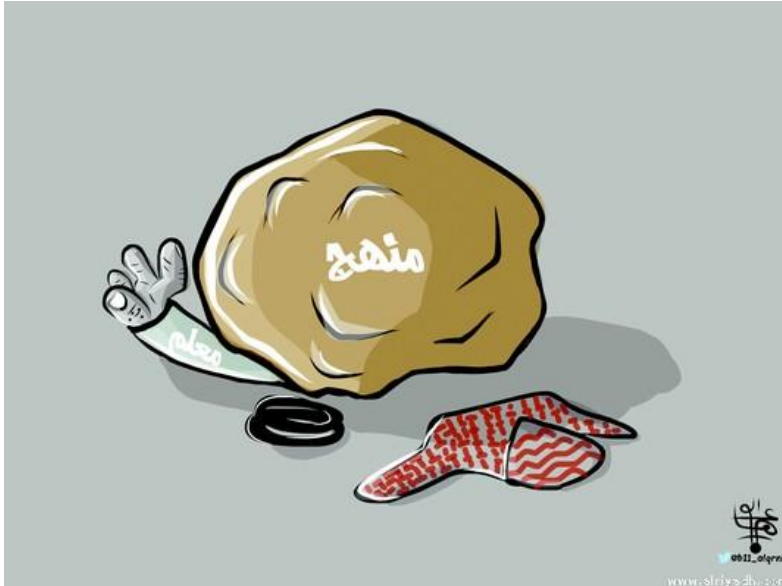
كاريكاتير



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعة 7
شعبان 1438 هـ - 3 مايو 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/21644119](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/21644119)



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعة
7 شعبان 1438 هـ - 3 مايو
2017م

[http://www.alriyadh.com/
1590876](http://www.alriyadh.com/1590876)